الدور الحضاري المستقبلي للأمة الإسلامية
موقع منظمة المؤتمر الإسلامي

آية الله مُحَمَّد علي التسخيري

نشر في كتاب

الدور الحضاري للأمة المسلمة في عالم الغد

(سلسلة مشروعات ثقافية)

مركز البحوث والدراسات

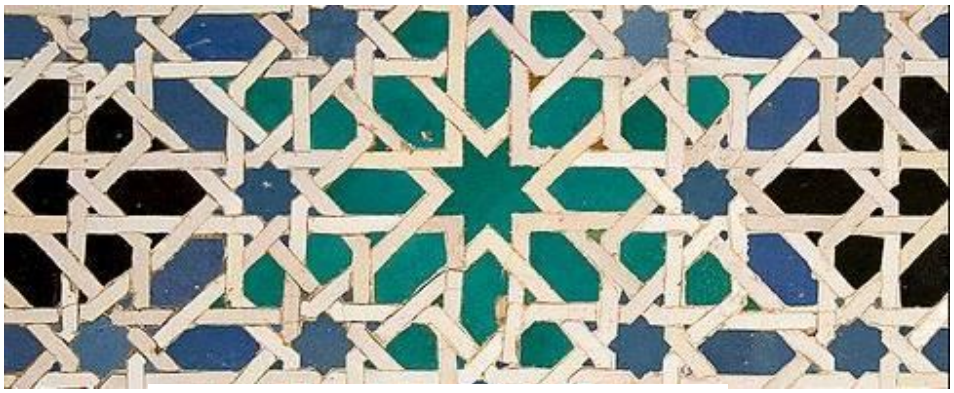

أعيد نشره إلكترونيا في رمضان
1439 / مايو 2018

الدور الحضاري المستقبلي للأمة..
موقع منظمة المؤتمر الإسلامي

آية الله محمد علي التسخيري (*)

الأمة المسلمة; كانت دائمًا منطقة ساخنة تهتم بها الأمم، وتتفاعل مع الأحداث، وتترك أثرها القوي أو الضعيف على مجمل المسيرة الإنسانية، وهي تقف اليوم على عتبة تحول كبير يتطلب التخطيط السليم والمواجهة الإيجابية الفاعلة.

لا بد قبل الحديث عن الدور الحضاري للأمة في عالم الغد، من إلقاء نظرة سريعة على واقع الأمة اليوم، بل وربما احتجنا إلى استعادة هذا الواقع عبر تاريخه الطويل المجيد.. إلا أن الطبيعة المقدمية تفرض علينا الاقتصار على التاريخ القريب، وليكن القرن الرابع عشر الهجري وبعضًا من قرننا الحالي، وهو ما يوافق القرن العشرين الميلادي تقريبًا.. ففي هذه الفترة المليئة بالأحداث، نجد أن الأمة الإسلامية قد مرت بثلاثة أدوار رئيسة هي:

الدور الأول: دور الاستعمار والاحتلال:

فالأرض الإسلامية احتُلّت كلها تقريبًا، إما احتلالاً مباشرًا كما هو الحال بالنسبة

(*) رئيس رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية (إيران).

للعراق وسوريا ولبنان والأردن وشمالي إفريقيا وغيرها، أو بشكل غير مباشر كما هو الحال بالنسبة لتركيا وإيران حيث تمكن الاستعمار لفرض كل ما يريد بقوة العملاء الرسميين له. وتمتد هذه الفترة من الحرب العالمية الأولى إلى الحرب العالمية الثانية تقريبًا.

الدور الثاني: دور الاتجاه القومي:

فبعد سقوط ألمانيا الهتلرية، بدأت وتيرة ما يسمى باستقلال الدول والحكومات في العالم الإسلامي والتحرر من براثن الاستعمار. ولكن صاحب ذلك اتجاه قومي عارم، حيث ظنت الشعوب المتحررة أن الاتجاه القومي هو البديل الأفضل للحالة الاستعمارية.

الدور الثالث: دور الاتجاه الإسلامي الشمولي:

ويبدأ هذا الدور تقريبًا من نهاية الستينيات الميلادية، حيث تنامى الشعور بقضية الإسلام والوحدة الإسلامية، وظهرت بوادر صحوة إسلامية شاملة لها مظاهرها وآثارها، ومن أهم هذه المظاهر الإحساس بوحدة المنطلق والمسير والهدف، مما يؤدي للإحساس بوحدة الشخصية لهذه الأمة.

وربما أمكننا القول: إن هذه الحالة هي الوليد الجديد بعد مرحلة جنينية مطولة نسبيًا لكل ما قامت بها الحركات الإسلامية السياسية والاجتماعية، المحافظ منها والمتحرر، والمنطلق منها على أساس وعي كامل للمسيرة، أو المنطلق على أساس إحساس بالظلم والضغط، وعلى اختلافها في الفهم والأسلوب والهدف، إلا أنها كلها نمّت هذا الجنين في رحم هذه الأمة الولود وأنتجت هذه الصحوة المباركة.

وكان الظلم الاستعماري، وخواء الاتجاهات القومية، وضغط النظم الدكتاتورية، وقيام الكيان الصهيوني، عوامل مساعدة قوية في ظهور هذه الصحوة.. وربما كان ظهور منظمة المؤتمر الإسلامي على أثر الجريمة الكبرى التي أقدمت عليها الصهيونية بإحراق المسجد الأقصى، مظهرًا وعاملاً على تنامي هذا الشعور الشمولي الإسلامي..

كما أن مما لا ريب فيه أن انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م... وانهيار المعسكر الشيوعي الإلحادي، شكل عوامل كبرى في تنميتها واتساعها.

ولسنا ننسى هنا المسيرة العلمية والثقافية والاقتصادية لهذه الأمة، فإن لكل من هذه الجوانب موقعها الكامل في تشخيص موقع الأمة، إلا أن ما ذكرناه يمثل الشكل العام لهذه المسيرة.

وعبر هذه النظرة السريعة، ندرك أن الأمة المسلمة رغم ما ابتليت به من نكبات، كانت منطقة ساخنة تهتم بها الأمم، وتتفاعل مع الأحداث، وتترك أثرها القوي أو الضعيف على مجمل المسيرة الإنسانية بكل تفاعلاتها. كما ندرك أنها وهي تقف على عتبة تحول زماني كبير، لتشعر بتحديات كبرى تتطلب منها التخطيط السليم للمواجهة الإيجابية الفاعلة.

الدور الحضاري للأمة في عالم الغد

إننا إذا لاحظنا العناصر التالية، أدركنا بكل وضوح ضرورة اتخاذ دور فاعل في المسيرة الحضارية الإنسانية يتناسب وحجم هذه الأمة ومسؤوليتها الحضارية:

■ **أولاً: الموقع الحضاري الذي أراده الإسلام لهذه الأمة:**

ويمكن تلخيص ذلك بالعبارة القرآنية الشريفة: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ (البقرة:143)، ولا ريب في أن الوسطية هنا تعني القمة في المثل الحضاري، وخصوصًا بعد ملاحظة التقارن بين شهادة الأمة على الناس وشهادة الرسول على الأمة، ونحن نعلم أنه خير قدوة وأكمل إنسان يتمتع بكل صفات الإنسان.

فإذا أضفنا إلى هذه الحقيقة حقيقة أخرى، هي أن الإسلام جاء لكل الإنسانية ولكل العصور، دينًا خالداً ينظم للبشرية مسيرتها الحضارية التكاملية، أدركنا أن الإسلام

يريد لهذه الأمة أن تحتل موقعها الريادي في كل عصر.. والحديث في هذا المجال واسع.

■ **ثانيًا: الإمكانات الحضارية التي تتمتع بها هذه الأمة، من حيث:**

أ- الطروحات الفكرية والاجتماعية التي استمدتها من الإسلام، والتي أثبتت قدرتها الرائعة على تخطي العصور وإعطاء الحل الناجع لمشكلات الإنسان.

ب- الثروة العلمية والفكرية الهائلة التي ورثتها من تاريخها المجيد.

جـ- الموقع السياسي والجغرافي والاقتصادي الذي تحتله، حيث تمتلك أكثر المناطق حساسية وتمتد في قلب العالم عملاقًا يعمل أعداؤه على أن ينام وتتحرك أطرافه للإنطلاق على مختلف الصعد.

د- الطاقات الإنسانية الكبيرة التي تمتلكها وتستطيع تجميعها وتعبئتها لصنع الغد الأفضل.

■ **ثالثًا: مقتضيات الواقع:**

ذلك أن البشرية اليوم تسير نحو تنافس الأمم في صنع الحضارة الإنسانية، وهو مضمون اتفاق الأمم كلها على جعل العام 2001 الميلادي عام (الحوار بين الحضارات) باقتراح من رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، رئيس الدورة الثامنة لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وبطبيعة الحال فإن التوالي الحضاري في المعسكر (الآخر) يتطلب منا تواليًا حضاريًا إسلاميًا نستطيع معه أن نعيش على ظهر الكوكب وإلا فالفتنة والفساد، قال الله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍۚ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ ﴾ (الأنفال:73).

وهنا نقول:

إن الأمة تواجه تحديات يمكن أن نجملها بالتحديات السياسية، والعلمية،

والاقتصادية، والثقافية، والعقائدية، والاجتماعية، والمعلوماتية.

ومن أهم التحديات السياسية: اتجاه العالم إلى عصر القطب الواحد المسيطر على مجمل السياسة العالمية.

ومن أهم التحديات العلمية: هذا التقدم العلمي الكبير للغرب، والذي يستغله لفرض هيمنته في مختلف الصعد على العالم.

ومن أهم التحديات الاقتصادية: فكرة العولمة الاقتصادية، التي لا تبقي لأمة قدرتها على السيطرة على اقتصادها، وإنما تربط ذلك بمجمل الوضع الاقتصادي العالمي، ولا ريب في أن القدرات الهائلة للغرب لا تفسح المجال للقدرات الصغيرة الأخرى.

ومن أهم التحديات الثقافية والعقائدية: هذا الهجوم الثقافي والأخلاقي والعقائدي الكبير على كل أبعاد شخصية هذه الأمة، وربما شكلت العلمانية أهم مظاهره وأشدها اتساعًا.

كما أن أهم التحديات الاجتماعية: هذا التخطيط الرهيب لتغيير تعريف العائلة وحذف دورها الاجتماعي الركين.

وأخيرًا فإن التحدي المعلوماتي اليوم، يدع العالم الإسلامي منحصرًا في زاوية ضيقة من سيطرة معلوماتية واسعة.

وكل هذا يتطلب تخطيطًا واقعيًا مخلصًا للمواجهة الإيجابية الفاعلة -كما أسلفنا- ويلقي مسؤولية كبرى على عاتق منظمة المؤتمر الإسلامي باعتبارها تدعي تمثيل الأمة بكل جوانبها وبشكل رسمي، كما يلقي بمسؤوليات أكبر على عاتق أكبر الفئات غير الرسمية بلا ريب.

نظرة على منظمة المؤتمر الإسلامي
واقتراحات لتفعيل دورها العالمي

مرت عقود ثلاثة على ذكرى إحراق المسجد الأقصى بأيدٍ صهيونية عام1969م، وقد ثارت لذلك مشاعر المسلمين وعم الغضب كل العالم الإسلامي ضد الكيان الصهيوني الغاصب، وكانت ردة فعل المسؤولين في العالم الإسلامي وبدوافع سياسية مختلفة قد تمثلت في إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي، لتحقيق التضامن الإسلامي والعمل على ترشيد أحوال الأمة الإسلامية في مختلف المجالات.

وكمنظمة عالمية، استطاعت هذه المنظمة أن تعقد لحد الآن 25 مؤتمرًا لوزراء الخارجية وثمانية مؤتمرات للقمة، وعشرات المؤتمرات الفرعية والتخصصية، وأنشأت بعض المؤسسات الفرعية في مجالات تخصصية، وبذلت مئات الملايين من الدولارات سعيًا لتحقيق أهدافها.

والسؤال المطروح هنا هو:

هل استطاعت المنظمة أن تحقق الهدف المعلن الذي أنشئت لأجله ؟

وفي مجال الإجابة، ربما نجد من يفرط في التفاؤل فيتصورها من أنجح المنظمات، ومن يمعن في التشاؤم فيراها لم تحقق أي شيء غير إهدار الأموال والأوقات وتضييع الآمال، ودعم الاتجاهات الرسمية، إلا أن الحق يقتضينا التأمل أكثر فأكثر لنقف على صخرة الحقيقة.

وإذا درسنا الموقف من جوانبه، وتأملنا النتائج والقرارات التي صدرت من الاجتماعات العديدة، وتتبعناها في مجال التطبيق العملي، والآثار المترتبة عليها، نجد أن هناك فرقًا شاسعًا بين المسارين السياسي والاقتصادي من جهة، والمسار الثقافي من أخرى، طبعًا كما نعتقد نحن، وللآخرين ما يعتقدون.

ولسنا هنا بصدد التفصيل في دراسة المسارين السياسي والاقتصادي، غير أننا نستطيع القول بإجمال: إن المنظمة لعبت بعض الأدوار السياسية، ولم توفق في أكثرها لعوامل عديدة.

فبالنسبة لفلسطين، كانت قراراتها من حيث المجموع أفضل من غيرها، وربما بلغت قرارات بعض المؤتمرات العشرين صفحة، تناولت فيها القضية الفلسطينية من جميع الجوانب، وأعطت رأيها بصراحة فيها. إلا أن الملاحظ أن هذه القرارات كانت تذوب عند التطبيق، فلا تجد لها الاستجابة الكافية، فكل دولة كانت تتخذ مسارها تجاه القضية، وتمشي لوحدها على ضوء ارتباطها، الأمر الذي كان ينعكس حتى على نفس هذه القرارات، فتعمل على التراجع عن المواقف المبدئية السابقة، حتى عاد الأمر كما نشهده اليوم من الذل والمساومة والإذعان لكل الضغوط، وبالتالي الاعتراف بالعدو الغاشم.

وبالنسبة لقضية الحرب العراقية الإيرانية، لم تستطع المنظمة أن تفعل شيئًا رغم أنها اتخذت بعض الخطوات. وكذلك الأمر بالنسبة للاعتداء العراقي على الكويت.

وربما تحقق الإجماع الإسلامي تجاه قضية البوسنة والهرسك كأقوى ما يكون، واستطاعت المنظمة أن تتخذ منها بعض المواقف القوية، إلا أنها لم تحقق المطلوب بشكل كامل. وها نحن نراها عاجزة عن التدخل بشكل قوي في قضية كوسوفا كما كانت عاجزة عن المساهمة في الحل في قضيتي الصومال والنزاع الأريتري الأثيوبي، وكذلك قضية كشمير وغيرها.

أما على الصعيد الاقتصادي، فإن إنجازاتها يمكن أن تتلخص في القيام ببعض المشاريع الاقتصادية المفيدة للعالم الإسلامي، وفي طليعتها البنك الإسلامي للتنمية وغيرها، في حين بقيت بعيدة عن تحقيق هدف السوق الإسلامية المشتركة، بل إنها لم تستطع أن تفعل شيئًا أمام السقوط المريع لأسعار النفط مثلاً.

بعد هذا لنركز على المسار الثقافي لهدف المنظمة، لنعرف مدى ما حققته من نتائج.. ويمكن أن نقسم الإنتاج الثقافي إلى حقول:

■ **الحقل الأول: المراكز الثقافية التي تم إيجادها، أو الدعوة لذلك، وأهمها ما يلي:**

أولاً: الجامعات الإسلامية: قرر مؤتمر القمة الإسلامية الثاني المنعقد في لاهور في الباكستان في فبراير 1974م، إنشاء جامعتين إسلاميتين في أفريقيا، إحداهما في النيجر لتخدم البلدان الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية، والثانية في أوغندا لتخدم البلدان الناطقة بالإنجليزية. ويذكر أن في لاهور جامعتين إسلاميتين.

كما قرر المؤتمر العالمي الأول للتعليم الإسلامي المنعقد بمكة المكرمة عام 1297هـ الموافق 1977م إنشاء الجامعة الإسلامية في ماليزيا، وقرر المؤتمر الإسلامي الرابع عشر لوزراء الخارجية المنعقد في داكا في بنغلاديش في ديسمبر 1984م إنشاء الجامعة الإسلامية في بنغلاديش.

وأوضاع هذه الجامعات مختلفة، فجامعة النيجر قبلت لحد الآن بعض الطلاب، ولكن لما كانت الصعوبات المالية تواجهها بقوة مما أدى إلى حصول اضطرابات بين الطلبة، دعت السلطات المحلية لإغلاقها في بداية السنة الدراسية (1991-1992م)، وقد تم القيام ببعض الخطوات العملية لإعادتها إلى النشاط.

وجامعة أوغندا بدورها تم افتتاحها عام 1988م، أي بعد أربعة عشر عاماً، وتضم حاليًا ثلاث كليات، ويقدر عدد طلابها بـ 302 طالب، وما زالت تعاني من نقص مالي. وكانت جامعة ماليزيا العالمية هي المشروع الأكثر نجاحًا، حيث افتتحت عام 1983م وفيها الآن أكثر من 800 طالب، كما أن هيئة التدريس فيها تزيد على 500 عضو، وأخيرًا فإن جامعة بنغلاديش الإسلامية تحوي الآن 130 طالبًا، وتعاني من نقص مالي أيضًا.

ثانيًا: المراكز الإسلامية التابعة، وهي:

أ- مسجد الملك فيصل والمؤسسات التعليمية الثقافية التابعة له في انجمينا في تشاد.

ب- المعهد الإقليمي للدراسات والبحوث الإسلامية في تمبكتو في مالي.

جـ- المعهد الإقليمي للتعليم التكميلي في إسلام آباد في الباكستان.

د- المركز الإسلامي في غينيا بيساو.

و- المنظمة الإسلامية الدولية للمرأة ودورها في المجتمع الإسلامي.

ز- المعهد الإسلامي للترجمة في الخرطوم.

والملاحظ أن هذه المراكز تمت الموافقة على إنشائها في أحد المؤتمرات الإسلامية، لهدف نشر الثقافة الإسلامية، وهي عادة ما يتم التعاون في تمويلها بين المنظمة ودولة المقر، ولكنها لم تصل بعد إلى الحد المطلوب، طبعًا على اختلاف بينها فيما حققته من خطوات.

وكمثال على ذلك، نجد أن موضوع المنظمة الإسلامية الدولية للمرأة -رغم أهمية موضوعه إذ يتناول قضية ترشيد دور المرأة في المجتمع الإسلامي- بقي خلال سنتين قيد الدرس والمداولة.

فقد طرح لأول مرة في الاجتماع العاشر للجنة الإسلامية للأمور الاقتصادية والثقافية والاجتماعية باقتراح من الباكستان، وأوصى' المؤتمر الرابع عشر والمؤتمر الخامس عشر لوزراء الخارجية بتشكيل لجنة متخصصة لدراسته، واجتمعت اللجنة في أكتوبر 1985م في إسلام آباد ودرست الموضوع، وقدمت النتائج إلى الاجتماع السادس عشر لوزراء الخارجية، الذي كلف الأمانة العامة بتهيئة مشروع الميثاق، وقد قامت الأمانة العامة بذلك، وعرضته على الاجتماع الثامن عشر، وتتابعت تأييدات وزراء الخارجية في مؤتمراتهم التالية: (التاسع عشر، والعشرين، والحادي والعشرين) مع

الترحيب باقتراح مقدم من الجمهورية الإسلامية الإيرانية لاستضافة اجتماع للخبراء لدراسة هذا الموضوع.

وقد سعت الأمانة العامة في الاجتماع الحادي والعشرين لوزراء الخارجية لطرح مشروع قرار يخلط بين هذه المنظمة وموضوع دور المرأة في المجتمع الإسلامي، مما كاد أن يؤدي إلى حذف الفكرة في النهاية، إلا أن نشاط الوفد الإسلامي الإيراني حال دون ذلك.

وقد عملت الجمهورية الإسلامية الإيرانية على متابعة هذا الموضوع، إيمانًا منها بأهمية الموضوع، ولكن نشاط بعض الدول القوية في المنظمة حال دون الوصول إلى قرار حاسم، إلى أن انعقد مؤتمر القمة الثامن بطهران، وتوج الجهود بصدور قرار متوازن عن المرأة، ولكنه ما زال ناقصًا، وما زلنا ننتظر رأي مجمع الفقه الإسلامي حول نتائج دورة طهران، وقد دامت دراسته أربع سنوات!! هذا وما زال الطريق طويلاً أمام المنظمة لتصدر قراراتها القوية في قضايا (الشباب أو الأطفال) وغيرها.

■ **الحقل الثاني: المواضيع العامة:**

وتندرج تحت هذا العنوان المواضيع التالية:

1- مشروع المبنى الجديد لجامعة الزيتونة بتونس.

2- وضع تقويم موحد للشهور القمرية والأعياد والمناسبات الإسلامية.

3- مشروع إنشاء مركز إسلامي للتدريب والبحوث الطبية المتقدمة في بنغلاديش.

4- مشروع الاستراتيجية الثقافية للعالم الإسلامي.

5- مشروع اللائحة الإسلامية لحقوق الإنسان.

6- مشروع القيام بخطة لمكافحة المفاسد الأخلاقية.

7- موضوع الموقف الموحد تجاه الاستهانة بالمقدسات والقيم الإسلامية.

8- مشروع استراتيجية العمل الإسلامي المنسق في مجال الدعوة.

9- موضوع رعاية الطفل وحمايته في العالم الإسلامي.

10- التآخي بين الجامعات الفلسطينية في الأراضي المحتلة والجامعات في الدول الأعضاء.

11- تدريس مادة تاريخ وجغرافية فلسطين في الدول الأعضاء.

12- الوضع التعليمي في الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري.

13- تقوية وضع الجامعات في الأراضي المحتلة.

14- دراسة مشكلات التعليم في الأراضي المحتلة.

15- المحافظة على الهوية العربية والطابع الإسلامي لمدينة القدس الشريف.

16- تدريس المعلومات حول الجماعات المسلمة في البلقان والقوقاز في مادتي التاريخ والجغرافيا.

17- تقديم مساعدات لمسلمي كوسوفا وسنجق.

18- حماية التراث الثقافي والمؤسسات التعليمية في البوسنة والهرسك.

والملاحظ في هذه المشاريع قبل كل شيء، أنها تناولت في أغلبها قضايا مهمة جدًا، ولها آثارها الواسعة على مستوى العالم الإسلامي، إلا أنها بدورها اختلفت من حيث حماس الدول الأعضاء لإنشائها وتنفيذها، وبالتالي اختلفت من حيث المصير والنتيجة، وها نحن نذكر بعض الأمثلة على ذلك:

أ- مشروع اللائحة الإسلامية لحقوق الإنسان:

فمشروع اللائحة الإسلامية لحقوق الإنسان في الإسلام، مر بكثير من اللجان والمؤتمرات منذ بدأت فكرة كتابته رسمياً عام 1979م، حيث قرر المؤتمر الإسلامي

العاشر لوزراء الخارجية تشكيل لجنة مشاورة لإعداد لائحته، وقد أحيلت إلى المؤتمر الحادي عشر، حيث قام بدوره بإحالتها إلى لجنة قانونية، وعرض النص المعدل على مؤتمر القمة الثالث، لكن هذا المؤتمر أحاله إلى لجنة أخرى، ووافق المؤتمر الرابع عشر للخارجية في داكا على المقدمة وأول مادة فيه، وأحال بقية المواد على لجنة ثالثة، ثم تتابعت المؤتمرات مؤكدة عليها، إلى أن عقد اجتماع طهران في ديسمبر 1989م وأعد الصيغة النهائية التي تمت الموافقة عليها نهائيًا في المؤتمر التاسع عشر بالقاهرة، وهكذا تكون قد مرت بعشر مؤتمرات للخارجية، وثلاثة للقمة، بالإضافة لجلسات الخبراء التي كان آخرها في طهران، وقد تشرفت برئاسة هذه الجلسة الأخيرة، كما شاركت في جلسات غيرها كرئيس مناوب أو عضو مسؤول.

والحقيقة فإن النتيجة كانت رائعة من حيث الجانب النظري، إلا أن المشكلة الأساسية تكمن في التطبيق على صعيد العالم الإسلامي، تمامًا كما هي المشكلة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ولكن على الصعيد العالمي كله.

فقد أصرت بعض الدول الأعضاء على أن يقيد تنفيذ هذا الإعلان بما إذا كان ينسجم مع القوانين الداخلية لها، وهذا أمر غريب حقًا.

وعلى أي حال، ينبغي السعي الجاد لضمان التنفيذ بمختلف الطرق، ولا يتم ذلك إلا من خلال إنشاء لجنة محايدة لمراقبة حقوق الإنسان على ضوء اللائحة الإسلامية، وهذا ما ندعو إليه بقوة.

ب- الاستراتيجية الثقافية للعالم الإسلامي:

وهو مشروع مهم جدًا، انطلق من مؤتمر القمة الثالث، وأكد عليه مؤتمر القمة الإسلامي الخامس في الكويت عام 1989م عبر مشروع قدمته السنغال، وشكلت لذلك لجنة للخبراء الحكوميين، حيث عقدت ثلاثة اجتماعات شاركت في بعضها،

بل وقمت بتهيئة الفصل الثاني من المشروع، وهو فصل (الأهداف). وهكذا قامت هذه اللجنة في اجتماعها المنعقد بالقاهرة عام 1990م بدراسة الخطة، وتوالت الاجتماعات حتى تم وضع مشروع متكامل رفع إلى مؤتمر القمة السادس في داكار، وتم العمل على ملاحظة السبل الكفيلة بتطبيقه عبر خطة تنفيذية، ولم تصل هذه الخطة بعد إلى الحد الكامل.

وقد قام المؤتمر السابع بالدار البيضاء بالمصادقة على مشروع قرار برقم CS/DR/15 تمت فيه التوصية على وضع هذه الاستراتيجية موضوع التنفيذ، عبر دراسة الخطة التنفيذية من قبل اللجنة الدائمة للإعلام والشؤون الثقافية، وطلب من الدول اتخاذ الخطوات اللازمة لإدخال هذه الاستراتيجية ضمن سياساتها الوطنية في المجالات الثقافية والتعليمية والتربوية.

وعلى أي حال فما زال هذا المشروع باقيًا على الصعيد النظري ينتظر صياغته بشكل مشروع عملي تنفيذي، مثله تمامًا كمثل اللائحة الإسلامية لحقوق الإنسان.

ج- مشروع وضع خطة لمكافحة المفاسد الأخلاقية:

مر هذا المشروع بعقبات كثيرة وضعتها بعض الدول الأعضاء، لأنه يتنافى مع ما هي عليه من السماح لبعض السلوكيات غير الأخلاقية، من سماح مثلاً لبيع الخمور، وترويج للسفور، وفسح المجال للقمار والبلاجات الخليعة، وأمثال ذلك من أنماط الانحراف السائد في بعض أرجاء العالم الإسلامي.

ورغم كل العقبات، فقد أصررنا على طرحه في المؤتمرات، حتى تمت الموافقة على صيغة معدلة منه، حذفت منها كل عبارات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وخففت مواده حتى كادت تفقده فاعليته.

والحقيقة، أن القرار لم يترك أي أثر على صعيد إصلاح الأوضاع الأخلاقية، نظرًا لفقدان العزيمة اللازمة لتحويل هكذا مشروع إلى واقع التنفيذ.

د- موضوع الموقف الموحد من التجديف والاستهانة بالمقدسات الإسلامية:

وهذا الموضوع انطلق من خلال الآثار العالمية التي تركتها فتوى' الإمام الخميني بحق المرتد المجرم سلمان رشدي، الذي عمل من خلال كتابه المشؤوم (الآيات الشيطانية) على الاستهانة بأهم المقدسات الإسلامية، وقد ساندته في موقفه التآمري كل الدول الغربية، معبرة عن حقدها ضد الإسلام والمسلمين. إلا أن الفتوى أفشلت هذه المؤامرة، بل حولت الموقف إلى تجلٍ جديد للوحدة الإسلامية بوجه أعداء الأمة الإسلامية... وقد عرض الموضوع على المؤتمر الثامن عشر لوزراء الخارجية بالرياض عام 1989م. فأصدر بيانه التاريخي حول (العمل المشترك إزاء أنماط الاستهانة بالقيم الإسلامية)، وقد أيد المؤتمر الإسلامي التاسع عشر عبر أحد قراراته هذا الاتجاه، وطالب بالوقوف أمام نشر هذا الكتاب الضال.

إلا أن ضغط الدول الغربية وتقاعس البعض من الأعضاء أضعف هذا الموقف، الأمر الذي تجلى في إدخال عناصر أخرى في هذا القرار، مثل مؤامرة الكيان الصهيوني لتدمير المسجد الأقصى، والضغوط الهندية الهادفة إلى هدم مسجد البابري، فضمت إلى موضوع كتاب الآيات الشيطانية. وهذه المواضيع وإن كانت بنفسها مهمة، إلا أن ضمها لهذا القرار يضعفه بلا ريب.

هذا وقد صدر عن كل من المؤتمرين الـ (20، 21) للخارجية قرار يطالب الأمين العام بدراسة إمكانية إعداد وثيقة قانونية دولية لكفاية احترام القيم والمقدسات الإسلامية في برنامج عمل مجمع الفقه الإسلامي.

وفي المؤتمر الثاني والعشرين للخارجية الذي تبعه مباشرة المؤتمر السابع للقمة، تم تأكيد البيانات السابقة.. وبعد التنديد بالاعتداءات الصهيونية على المسجد الأقصى

والمسجد الإبراهيمي، والاعتداءات الهندية التي أدت إلى تدمير مسجد البابري، والاعتداءات الصربية على الأماكن المقدسة في البوسنة والهرسك، تم التأكيد على ضرورة إبرام الوثيقة القانونية الآنفة الذكر.

وهكذا نجد أن المنظمة تتردد بين الإقدام والإحجام في كثير من المواضيع، ومنها هذا الموضوع، وبدلاً من تقوية موقف المؤتمر الثامن عشر، راحت المسيرة تضعف من خلال ضم موضوعات مهمة أخرى كلها تستحق قرارات مستقلة إليه حتى يمكن تغطيته بالأحداث، وصرف الأنظار المركزة على الغرب في ذلك.

هذا في حين يصعّد الغرب من دعمه لهذه المؤامرة، ويستقبل رؤساؤه هذا المجرم، ويمنحه المكافآت والأوسمة كبطل للحرية التعبيرية، بل ويحاول تشجيع أمثال تسليمة نسرين المعتدية أيضًا على المقدسات في المسيرة، دون أن يأبه بالموقف الإسلامي الرافض.

■ **الحقل الثالث: المؤسسات المتفرعة:**

وهي مؤسسات شكلتها المنظمة، وتعتبر الدول الأعضاء بشكل طبيعي أعضاءً أيضًا في هذه المؤسسات.. وتبلغ في الحال الحاضر سبع مؤسسات في المجالات الثقافية والاقتصادية، وتقع مقراتها في بلدان مختلفة. وها نحن نقدم نبذة مختصرة عن أهم مؤسستين ثقافيتين فيها وهما:

أولاً: (الارسيكا) مركز الدراسات التاريخية والفنية والثقافية الإسلامية باستانبول:

وقد أنشئ هذا المركز بقرار من المؤتمر السابع لوزراء الخارجية، وتمت الموافقة على نظامه الأساسي في المؤتمر التاسع، وبرنامجه العملي في المؤتمر العاشر، وافتتح عام1982م. وللمركز نشاطات متعددة منها:

- إصدار 41 كتابًا في الشؤون التي يختص بها.
- إصدار 34 نشرة إخبارية.

- إنتاج شريطين وثائقيين حول الفنون الإسلامية.
- إقامة 89 معرضًا في مجالات الفنون والصور التاريخية.
- شارك في أو نظم 24 ندوة في مختلف المناطق.
- نظم 88 محاضرة علمية في مركزه باستانبول.
- يقوم بأعمال اللجنة التنفيذية للجنة الدولية للحفاظ على التراث الحضاري.

هذا ويعتبر المركز من المراكز الناجحة، إلا أنه ما زال يعاني من النقص المالي، وكذلك ما زال يهتم بكثير من الأمور الجانبية، في حين توجد قضايا مهمة جدًا لم يتطرق إليها بعد.

ثانيًا: مجمع الفقه الإسلامي:

وهو مجمع فقهي عالمي، تشترك فيه كل الدول الإسلامية على مستويات تمثل فيه كل المذاهب الإسلامية السبعة (الحنفي والحنبلي والشافعي والمالكي والإمامي والزيدي والأباضي) وتسوده روح حرة إلى حد جيد، ويدرس في كل عام قضايا مستجدة مهمة. وأتشرف بتمثيل الجمهورية الإيرانية فيه، بل وتمثيل كل أتباع ومدارس المذهب الإمامي في العالم... وقد عقد لحد الآن إحدى عشرة دورة في مدن مختلفة، درس فيها عشرات المواضيع المهمة.

ونظرًا لأهمية هذا المجمع، وبطلب من مندوب الجمهورية الإسلامية الإيرانية فيه، فقد تفضل سماحة قائد الثور الإسلامية في إيران فأمر بتشكيل (مجمع فقه أهل البيت)، ليقوم إلى جانب دراسة القضايا المستجدة دراسة معمقة، بالإشراف على الدراسات المعدة لهذا المجمع وأمثاله.

ويعد هذا المجمع من أفضل المشاريع التي أقدمت عليها المنظمة على الإطلاق، ولنا تعاون مستمر معه.

■ **الحقل الرابع: المؤسسات التخصصية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي:**

وهي مراكز متخصصة تعمل في إطار المنظمة، لكن انتماء الدول الأعضاء لا يتم بشكل طبيعي، بل هي حرة الانتماء وعدمه، ولها مقرات في بلدان متنوعة، وها نحن فيما يلي نشير إلى أهم مؤسسة فيها وهي:

(**الأسيسكو**) المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة.

وقد طرح مشروع تأسيس هذه المنظمة في الاجتماع العاشر للخارجية، وتمت الموافقة على نظامها الأساس في الاجتماع الحادي عشر، ووافق مؤتمر القمة الثالث عام 1981م على تأسيسها، وعقدت اجتماعها التأسيسي عام 1992م، وانضمت إليها آنذاك 23 دولة، وتستهدف ما يلي:

أ- تمتين أواصر التعاون التعليمي والعلمي والثقافي بين الدول الأعضاء.

ب- إقامة السلام والتفاهم عبر الاستفادة من مختلف الوسائل.

جـ- تجسيد معالم الثقافة الإسلامية في البرامج الدراسية في مختلف المستويات.

د- إحياء الثقافة الإسلامية الأصيلة ورد الشبهات.

هـ- الدفاع عن الهوية الإسلامية للمسلمين في الدول غير الإسلامية.

هذا وقد انضمت الجمهورية الإسلامية إليها عام 1994م، فبلغت الدول المنتمية 39 دولة.

أما المؤسسات الأخرى فهي:

- الاتحاد الرياضي للتضامن الإسلامي، ومقره في الرياض.
- اللجنة الإسلامية للهلال الدولي، ومقره في بنغازي بليبيا.
- الاتحاد العالمي للمدارس الدولية، العربية الإسلامية.
- لجنة تنسيق العمل الإسلامي والدعوة.

وخلاصة الأمر، أننا نجد للمنظمة تأثيرًا لا بأس به في المجالات الثقافية، وربما فاق هذا التأثير بكثير آثارها الاقتصادية والسياسية، إلا أنه لم يصل مع هذا إلى الحد المطلوب من منظمة عالمية تحمل أهدافًا كبرى، وتعمل على الرقي بمستوى أبناء الأمة في مختلف المجالات، ذلك أن التوعية الحقيقية تتطلب العمل على تعميق المفاهيم الإسلامية الأصيلة حول الوحدة الإسلامية، وتطبيق الشريعة الإسلامية، ونشر الفضائل، وإيجاد التوازن المطلوب على مختلف المستويات، وحذف كل مظاهر الفساد الأخلاقي والسياسي والثقافي والاقتصادي، وإحياء الشعار الإسلامية بما لها من روح حقيقية، وبالتالي على إيجاد المجتمع الإسلامي الأصيل الواحد والفرد المسلم الملتزم، وهذه أمور لم تستطع المنظمة القيام بها مع الأسف.

ولعل أهم الأسباب التي أقعدتها عن تحقيق أهم وظائفها تكمن في أنها تستمد قوتها من أعضائها، وبعض من هؤلاء الأعضاء لا يصوغون سياساتهم بحرية كاملة، بل على أساس الخضوع للمصالح الوطنية أو الحزبية أوالقومية المغلقة، مكتفين من الإسلام ببعض الصفات السطحية.

هذا بالإضافة إلى أن المنظمة تسير عادة وفق المجالات المسموح بها من قبل الدول، وما تخضع له من التصور وبعض الاعتبارات، وذلك يمنع المنظمة من القيام بدورها الفاعل في التوعية الإسلامية، أو الارتفاع بمستوى المرأة، أو محاربة الفساد الأخلاقي، وأمثال ذلك.

■ **كيف تتم عملية التفعيل؟**

رغم اعتقادنا في أن الحالة الطبيعية هي الوحدة السياسية والقانونية لكل العالم الإسلامي، إلا أن ملاحظة الظروف القائمة تجعلنا نفكر في البدائل، ومنها هذه المنظمة. إن هذه المنظمة كبديل، تستطيع أن تلعب أدوارًا أكبر على الساحة الدولية في

القرن الحادي والعشرين شريطة أن تتوفر في أعضائها إرادة التغيير المطلوب..

إن المنظمة يجب أن تحقق المستويات التالية:

أولاً: الانسجام الداخلي المطلوب عبر التقدم في المسارات الاقتصادية والثقافية والسياسية، وتجاوز المنافع الضيقة، نحو الأهداف العليا.

ثانيًا: معرفة القدرات الهائلة التي تمتلكها الدول الأعضاء، والعمل على الاستفادة الأفضل من هذه الإمكانات الضخمة.

ثالثاً: التدخل بكل قوة في الأحداث العالمية خصوصًا بالنسبة لما يرتبط بالعالم الإسلامي.

رابعًا: التعاون الدولي في مختلف المجالات، والإسهام الواسع في حل المشكلات الحضارية القائمة.

ومن الطبيعي أن تحقيق هذه المستويات لن يتم إلا إذا توفرت الظروف التالية:

1- إعادة النظر بكل جدية في النظم التي تحكم نشاطاتها، والآليات القائمة، واعتماد آليات فاعلة تمتلك القدرة التنفيذية المطلوبة، وتعلو على العقبات المصلحية الضيقة، لتفرض الواقع المطلوب، ولا ريب في أن هذا المعنى بحاجة إلى إرادة قوية للتغيير.

2- امتلاك القدرة المالية المطلوبة، والاكتفاء الذاتي المالي دون انتظار المعونات الإضافية التي تتبرع بها هذه الدول أو تلك، وإلا بقيت تابعة ذليلة لمطامعها، وقعدت عن تحقيق آمالها الكبرى.

3- اعتماد عنصر العقوبات الرادعة للدول المتقاعسة عن القيام بواجباتها.

4- اعتماد فكرة إشراك الجماهير والمنظمات غير الحكومية في مجال تحقيق الأهداف

المطلوبة، ولو من خلال الضغط على حكوماتها للانسجام مع الخط الإسلامي العام.

5- الاتجاه نحو تطبيق الشريعة الإسلامية في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية للدول الأعضاء، وتطهير العالم الإسلامي من كل الظواهر غير الإسلامية، وهو هدف كبير يعلنه الجميع ولكنهم يتوانون عن تحقيقه.

وفي خاتمة المقال نود أن نقول:

إن المؤتمر الثامن للقمة الإسلامية في طهران، شكل نقلة نوعية لعمل المنظمة من حيث قوة التماسك التي ظهرت في المؤتمر، والصدى' الإعلامي الذي تركه، والقرارات المتقدمة التي وافق عليها، وقبل ذلك من حيث تحديه لسياسات الاستكبار العالمي.

وكان للخطاب الهام الذي ألقاه قائد الثورة الإسلامية في إيران، واقتراحاته البناءة لتسلم الدور اللائق بالمنظمة في نظام الاقتدار العالمي، وكذلك الخطاب الذي ألقاه رئيس المنظمة السيد الخاتمي، الأثر الكبير في اتجاه منظمة المؤتمر الإسلامي نحو مستقبل أفضل واقتدار أسمى'.

إلا أن ذلك كله -كما قلنا- يتوقف على استمرار الإرادة وقوة التصميم وروح التحدي، التي يجب أن يتحلى' بها أعضاء المنظمة كي تستطيع تحقيق هذه الأهداف.

نسأل الله جل وعلا أن يوفقنا جميعًا لتحقيق مرضاته;

إنه السميع المجيب.